آليات مقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجيات فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية

د / أحمد مؤمن شحاتة

مدرس بقسم الإدارة الرياضية .كلية علوم الرياضة .جامعة المنيا

المقدمة ومشكلة البحث :

نال موضوع الإقتصاد غير الرسمى في الفترة الأخيرة إهتماماً كبيراً على كافة المستويات العالمية والمحلية من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات والباحثين المهتمين بالشأن الإقتصادي ، بسبب تفاقم وإنتشار هذه الظاهرة ، فضلاً عن الأثار المتولدة عنها ، كونها أصبحت منافساً قوياً للإقتصاد الرسمي ، ويطلق على الإقتصاد غير الرسمى العديد من المصطلحات منها (الإقتصاد الخفى ، والظل والأسود والموازي وغير الشرعي) .

حيث يشكل الإقتصاد غير الرسمى المكون الثاني في الإقتصاد الفعلي لأي دولة ، فلا يكاد يخلو إقتصاد من وجود صور للأنشطة الإقتصادية الموازية (غير الرسمية) ، بل إنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات لم تشهدها الإقتصادات الرسمية (٢٣ : ١٠٦٥) ، فأنشطة الإقتصاد غير الرسمى تتشابك مع أنشطة الإقتصاد الرسمي ، من خلال شبكة متسعة من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتنمو هذا الأنشطة من خلال إتساع حجم القطاع غير الرسمي ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو في غياب بيئة عمل منظمة بشكل رسمي (١٩ : ٣٦) .

حيث يعتبر دخول المصالح والأعمال التجارية والإقتصادية والإستثمارية في المجالات الرياضية من أهم العوامل المؤثرة في النمو الإجتماعي للرياضة التى أدت إلي إعتبار الأنشطة الرياضية من الأنشطة الإقتصادية (١ : ٢٢) ، فالإقتصاد يؤثر إلي حد كبير علي الرياضة ، فهي تشتمل بإعتبارها نظاماً إجتماعياً علي تسهيلات وإمكانات ومنشأت خاصة تتمثل في أدوات وأجهزة رياضية وأجهزة إدارية وفنية خاصة تيسير المشاركة الشعبية في الرياضة ، وتيسير إقامة المنافسات وتساعد علي الإعداد والتدريب (٧ : ٥٥) ، ومن أجل ذلك فإن الرياضة تعتمد علي الإقتصاد لتمويل مختلف أوجه الأنشطة ، وأن نظام الرياضة يقوم علي دعائم إقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج وغيرها (٩ : ١٥) .

ويعرف الإقتصاد غير الرسمى بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الإجمالي للمؤسسة ، لتعمد إخفائها أو التهرب من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد (٣ : ٨٧) .

ويعتبر تأثير القطاع غير الرسمي بوصفه صورة الإقتصاد الخفي على سوق العمل ، والتي تطرح العديد من الإشكاليات لصعوبة المقاربة بين بعض مزايا القطاع غير الرسمي وأهمها التخفيف من مشكلة البطالة وإيجاد مصدر دخل لكثير من فئات المجتمع (٢٥ : ١٣) ، والمساهمة في تأمين بعض المواد والإحتياجات بأسعار تفاضلية مقارنة بالقطاع الرسمي ، مما يجعله يقوم بدور المهدئ الإجتماعي ، في مقابل تأثيراته السلبية من إنخفاض الحصيلة الضريبة وإنعكاساته السلبية على دور الدولة الإقتصادي (١٠ : ٣٨) .

كما أن الأنشطة الإقتصادية تتطلب إتباع (أساليب ونظم ، قواعد ، طرق) إدارية حديثة مثل حوكمة كافة أعمال المنظمة حتى تحقق الكفاءة الإقتصادية لأنشطتها وأعمالها وتحافظ على إستدامتها ، وهذا ما يمكن المنظمات من الوصول إلى الهدف الذي أنشأت لأجله ، وهو ما ينطبق بالضرورة على المنظمات الرياضية (١٧ : ٢١٧) .

وهناك مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور الإقتصاد غير الرسمى ، أهمها :

– إن ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى إزدياد وتفاقم مشكلات الإقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي إستبداله بإقتصاد ظل جديد .

– النظام الضريبي غير العادل ، والذي يدفع الأفراد والمنشأت إلى البحث عن الطرائق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وعملية التزوير في الحسابات ، أي أنها تقودهم إلى الإقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

– مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة .

– تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية ، والتي تدفع الأفراد إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها .

– الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى (٨ : ٥٧)(٢١ : ٩٦) .

وتنعكس تنوع أنشطة الإقتصاد غير الرسمى على تقدير الأجهزة الإحصائية للمؤسسات ، حيث يسهم إتساع رقعة الإقتصاد غير الرسمى في عرقلة تنفيذ السياسات الإقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي (٢٦ : ٣) ، وذلك من خلال تشويه المؤشرات الإقتصادية الخاصة بهذه السياسات ، مما ينعكس على دقة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها صناع القرار في رسم السياسات الكلية المتعلقة بالإستقرار الإقتصادي (١٤ : ٦٩) .

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية مترابطة فيما بينها وهي البعد البيئي والإجتماعي والإقتصادي تتداخل فيما بينها وتحقق التنمية المستدامة في منطقة تقاطعهم ، إذ ينتج عن تقاطع البعد الإجتماعي مع البعد الإقتصادي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساءلة والعدالة الإجتماعية ، في حين يبحث تقاطع البعد الإقتصادي مع البعد البيئي الأساليب المعرفية من أجل توفير الطرق السلمية لعمليات الإنتاج والتوزيع ، أما تقاطع البعد الإجتماعي مع البيئي يهدف إلى نشر التوعية والثقافة البيئية .

تواجه أغلب المؤسسات الرياضية تحديات كثيرة في مجال تحقيق النمو والتنمية المستدامة وقد يكون أحد هذة الأسباب راجع إلى جملة الإصلاحات الهيكلية ، ما أدى إلى التعثر في النمو ، الراجع إلى القيود الهيكلية وعدم كفاية الإصلاحات وكذا ضعف الجهات المناط بها عملية إدارة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى هشاشة بيئة الأعمال وإرتفاع تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال الإقتصادية .

حيث تتشكل الرياضة المصرية من قطاعات مختلفة (حكومية ، أهلية ، خاصة) وهذه القطاعات تحتوي العديد من المنظمات (اللجنة الأولمبية الوطنية ، الأندية الرياضية ، الإتحادات الرياضية ، مراكز الشباب ، الكيانات الرياضية) وغيرها التي تؤثر في الإقتصاد المصري ، وتتأثر به (٤ : ٤٨٣) ، وتسعى الهيئات لتهيئة البيئة التنموية وتوفير مناخ ملائم للإقتصاد لجذب الكثير من الإستثمارات وتعزيز النمو والإستقرار الإقتصادى ، حيث يعد التحول الإقتصادى أحد البنود الهامة فى إستراتيجية التنمية المستدامة (٢ : ٣١)(١٥ : ٣) .

وفي ظل تحديات البيئة الإقتصادية العالمية المتسمة بالإنفتاح ، وتراجع القيود على التجارة والإستثمار ، يصبح تعزيز القدرة التنافسية للإقتصادات الرياضية على التعايش في هذه البيئة وتحقيق النمو المستدام والرفاه الإنساني أكثر من ضرورة ، وضمن متطلبات دمج إستراتيجيات التنمية المستدامة ضمن الخطط التنموية للإقتصاد ، وبإعتبار إستراتيجية تحسين الأسواق وبناء المؤسسات واحدة من عناصر بناء إستراتيجية التنمية المستدامة ، فهذا يستدعي الإلمام بجميع أرقام

الإقتصاد ، هذا الأخير الذي تتأثر حقيقة أرقامه في ظل تطور حجم ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ، ما يؤثر على مسار الخطط وبرامج وسياسات التنمية خصوصاً مع ما يفرضه وضع الخطط التنموية من توافر بيانات إقتصادية ، إجتماعية ، بيئية شاملة صحيحة كي تبنى هذه على قاعدة صلبة يتحق على إثرها تحقيق الأهداف التنموية الشاملة في إطار بيئة قانونية وسياسية ممكنة تعكس توفر المؤسسات القوية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية .

وتتمثل مشكلة البحث بزيادة حجم الإقتصاد غير الرسمى في المؤسسات والمنظمات الرياضية المختلفة على حد سواء للعديد من الأسباب المشروعة وغير المشروعة ، مما يولد تأثيرات سلبية في تحقيق الإستدامة للموارد الإقتصادية سيما غير المتجددة منها بسبب الإستنزاف الشديد لهذه الموارد خارج نطاق الإستخدام الإقتصادي الأمثل والكفوء ، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة وهيكل الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية السائدة فى تلك المؤسسات الرياضية ، ويعد القطاع غير الرسمي تنظيماً إقتصادياً متكاملاً يحتل مكانة واضحة في بنية الإقتصاد ، وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من خلال أجهزتها المختلفة لدعم عملية تحول وحدات الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي ، إلا أن واقع ممارسة معظم الوحدات والمؤسسات لأنشطتها يشير إلى تخليها عن الرسمية ، مما أدي إلى كبر حجم هذا القطاع وتزايد نموه وإنتشاره .

حيث إن الإقتصاد غير الرسمى قد بلغ نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الإقتصادي في تلك المؤسسات ، بل وأنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات لم يشهدها الإقتصاد الرسمي ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الإهتمام بحجم ومستوى نمو الإقتصاد غير الرسمى ، وخاصه في التزايد المستمر في ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الأنشطة الرياضية إذ يشكل جزء هام من إقتصادات البلدان النامية وهو ما يعني أن نسبه كبيره من الأنشطة الرياضية تمارس بمستوي أقل من المستوي الأمثل وبتكلفه مرتفعة في بعض المؤسسات ، حيث أنشطه مؤسستة بإنخفاض معدلات النمو والجودة والكفاءة مما يؤدي إلي ظهور الإقتصاد الموازى في الأنشطة الرياضية .

ومن خلال إستقراء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى تناولت موضوع البحث والتى منها على سبيل المثال وليس الحصر : كدراسة (محمد سالم وأخرون ، ٢٠٢٤)(١٨) والتى أكدت على إنخفاض معدلات النمو الإقتصادى لأنشطة الرياضة المدرسية ، ودراسة (رحاب عبد الرحمن وأخرون ، ٢٠٢٢)(٥) والتى أكدت على أن للإقتصاد غير الرسمى علاقة متباينة في التنمية المستدامة بإختلاف مستويات دخولها ، ويتضح أن أغلب المؤسسات التي إمتازت بمعدل نمو منخفض لحجم الإقتصاد غير الرسمى قابلها تحقيق مراتب مرتفعة في أهداف التنمية المستدامة ،

ودراسة (كمال درويش وأخرون، ٢٠٢١)(١١) والتى أكدت على تعدد أشكال الفساد بالأندية الرياضية كإستغلال المنصب العام والتلاعب والإختلاس والمحاباة والإهمال والتهرب الضريبي .

فى حين أثبتت نتائج دراسة (كوثر السعيد وأخرون ، ٢٠٢١)(١٢) والتى أكدت على وجود بعض أوجة القصور فى واقع الإطار الإقتصادي لإدارة الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، ودراسة (محمد حامد وأخرون ، ٢٠٢١)(١٦) والتى أكدت على إنخفاض أجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية ، وإنخفاض مستوي الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية أدي إلي ظهور الإقتصاد الموازي ، ودراسة (وائل بن عبد الكريم ، ٢٠٢١)(٢٢) والتى أكدت على أن هناك علاقة بين إتساع الإقتصاد غير الرسمي وزيادة الإنفاق الإستهلاكي ، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الإقتصاد غير الرسمي وزيادة الإنفاق الحكومي .

كما أشارت نتائج دراسة (محمد وحيد وعلاء وجيه ، ٢٠٢٠)(٢٠) والتى أكدت على أن الإقتصاد غير الرسمى يسهم بنسب متفاوتة في حجم إقتصاديات المؤسسات ، تبعاً لأسباب ظهوره المختلفة ، فضلاً عن الأثار الناتجة عنه لاسيما في التنمية المستدامة على إعتباره منافساً للإقتصاد الرسمي ، ودراسة (Jeremy,2019)(٢٥) والتى أكدت على إرتباط الإقتصاد غير الرسمي والممارسات الإقتصادية غير الرسمية إرتباطاً وثيقاً بأشكال أخرى من التنظيم غير الرسمي وعلى وجه التحديد (التشابك ، إلغاء القيود ، غموض الممارسات وصنع القواعد البيروقراطية) .

فى حين أضافت نتائج دراسة (ماجد أبو النجا ، ٢٠١٨)(١٣) والتى أكدت على غياب إستراتيجية واضحة في التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي فى مصر ، ويقتصر الأمر على مجموعة من الإجراءات والتدابير المنفصلة للعديد من الجهات لتنظيم الإقتصاد الموازي ، أدت إلى خلق حالة من العشوائية في إدارة ملف الإقتصاد غير الرسمي ، ودراسة (Abdoulie,2016)(٢٣) والتى أكدت على تقديم مراجعة لتصنيف النظريات والدراسات الرئيسية فيما يتعلق بجوانب الإقتصاد غير الرسمي من خلال البحث عن طرق لتقليص نطاق الإقتصاد الموازي وفتح إمكانية مستقبل إقتصادي بديل يتجاوز رأسمالية السوق الحرة ، ودراسة (Raczkowski,2015)(٢٦) والتى أكدت على أهمية تطوير طرق تنظيمية وقانونية أفضل للحوكمة متعددة المستويات لتقليص نطاق الإقتصاد الموازي .

ومن خلال إحساس الباحث بالأهمية والمزايا التى يمكن أن تجنى من وراء دراسة تلك المشكلة في المجال الرياضى ، وخاصة داخل المؤسسات الرياضية التى تعتبر أنشطتها هدف إستراتيجى للدولة جاء هذا البحث ليتناول موضوع " آليات مقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية .

أهمية البحث :

– تأتى أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الإقتصاد غير الرسمى بإعتباره منافساً للإقتصاد الرسمي ، بكونه نشاط إقتصادي يوفر مصدراً للدخل للعديد من المؤسسات ، فضلاً عن أثاره السلبية والإيجابية في أبعاد التنمية المستدامة .

– الإهتمام الكبير بظاهرة الإقتصاد غير الرسمى لدى العديد من الجهات الرسمية بغية الحد منها وتجنيب الإقتصاد الوطني الأثار السالبة المترتبة عليها .

– أهمية دراسة أبعاد الإقتصاد غير الرسمى كظاهرة تصنف ضمن الفساد الإقتصادي وذلك من حيث مفهومها وأشكالها وآثارها .

– بيان أبرز أشكال الإقتصاد غير الرسمى ومجالات الأنشطة الإقتصادية التي تمارس فيها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلي وضع آليات مقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية .

تساؤلات البحث :

في ضوء هدف البحث يضع الباحث التساؤلات التالية :

- ما واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية ؟
- ما الآليات المقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية ؟

مصطلحات البحث :

الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) :

هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الإقتصادية ، وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة (٢٧ : ٤) ، وهو مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الإقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساس الربح السهل والسريع (٢٤ : ٢٦) .

الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) فى المؤسسات الرياضية :

مجموعة من المعاملات والخدمات والأنشطة الخفية غير الرسمية في الحسابات الإقتصادية للمؤسسات الرياضية ، وغير المسجلة ، تقدم سلعاً وخدمات وأنشطة لها قدرة تنافسية ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي الربحية ، وتعمد إخفائها أو التهرب من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ، أو لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد (تعريف إجرائى) .

التنمية المستدامة :

عملية تطوير تلبي الإحتياجات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها ، وتركز على النمو الإقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الإجتماعية (٦ : ٥٥) .

إجراءات البحث :

منهج البحث :

إستخدم الباحث المنهج الوصفى بإسلوب (الدراسات المسحية) ، وذلك لملائمته لتحقيق هدف البحث ومناسبته لطبيعة إجراءاته .

مجتمع وعينة البحث : :

يتمثل مجتمع البحث فى العاملين القائمين على تنفيذ الأنشطة والبرامج بالمؤسسات الرياضية المختلفة قيد البحث بجمهورية مصر العربية والمتمثلة فى (اللجنة الأولمبية ، الإتحادات الرياضية ، الأندية الرياضية ، مراكز الشباب) ، وتم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من جميع المؤسسات الرياضية ، أما بالنسبة للأندية الرياضية تم تقسيم تلك الأندية بجمهورية مصر العربية إلى (٧) قطاعات جغرافية لتمثيل كل قطاع محافظة كالتالى (الجيزة ، الإسكندرية ، المنصورة ، الإسماعيلية ، المنيا ، أسيوط ، أسوان) ، وبلغت عينة البحث (٣٥٠) ، وقد قام الباحث بإختيار عدد (٤٠) فرد للعينة الإستطلاعية من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأصلية ، وجدول (١) يوضح ذلك .

جدول (١)

توصيف عينة البحث

المؤسسة الرياضية	العينة الإستطلاعية	العينة الأساسية
اللجنة الأولمبية	٨	٤٢
الإتحادات الرياضية	٩	٥٩
الأندية الرياضية	١١	١٣٦
مراكز الشباب	١٢	١١٣
الإجمالي	٤٠	٣٥٠

أدوات جمع البيانات :

قام الباحث بتحديد أدوات جمع البيانات المستخدمة فى البحث كالتالى :

أولاً : تحليل المحتوى والسجلات والوثائق :

من خلال تحليل السجلات الخاصة بالمؤسسات الرياضية للوصول إلى البيانات الخاصة بمجتمع وعينة البحث والتعرف على طبيعة وحجم مجتمع البحث وعدد العينة التى يمكن التطبيق عليها ، وحصر الدراسات السابقة وتحليلها والإستفادة منها فى الإطار المرجعى وصياغة الأهداف والتساؤلات وتصميم الإستبيان .

ثانياً : إستبيان : واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجيات بالمؤسسات الرياضية "

قام الباحث بإعداد إستبيان يهدف للتعرف على واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجيات بالمؤسسات الرياضية ، وتم تحديد (٤) أربعة محاور (ملحق ٢) ، ثم قام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء (ملحق ١) ، قوامها (٧) سبعة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدي مناسبتها ، وقد تم إختيار المحاور التى حصلت على نسبة (٧٠٪) فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

ثم قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان النهائية ، وقد بلغ عدد العبارات (٣٣) ثلاثة وثلاثون عبارة موزعة على محاور الإستبيان (ملحق ٣) ، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء ، وقد تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من (٧٠%) من إتفاق الخبراء ، وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٢) أثنين عبارة لتصبح الصورة النهائية (ملحق ٤) مكونة من (٣١) واحد وثلاثون عبارة .

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ . الصدق : لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الإستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء قوامها (٧) سبعة خبراء (ملحق ١) ، وذلك لإبداء الرأي فى معرفة مدى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله ، سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذي تمثله ، وجدولى (٢ ، ٣) يوضحان النسب المئوية لأراء الخبراء فى محاور وعبارات الإستبيان .

جدول (٢)

النسبة المئوية لأراء الخبراء فى محاور إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن =٧)

م	المحاور	رأى الخبير		النسبة المئوية
		موافق	غير موافق	
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٧	-	١٠٠%
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٧	-	١٠٠%
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٦	١	٨٦%
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٧	-	١٠٠%

يتضح من جدول (٢) :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الإستبيان ما بين (٨٦% :١٠٠%) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

جدول (٣)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في عبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن =٧)

أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى		أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى		التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى		فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	
العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%
١	٧١%	٩	٨٦%	١٧	١٠٠%	٢٥	١٠٠%
٢	١٠٠%	١٠	١٠٠%	١٨	٨٦%	٢٦	٨٦%
٣	٥٧%	١١	١٠٠%	١٩	١٠٠%	٢٧	١٠٠%
٤	١٠٠%	١٢	٨٦%	٢٠	٨٦%	٢٨	٨٦%
٥	٨٦%	١٣	٨٦%	٢١	١٠٠%	٢٩	٨٦%
٦	٨٦%	١٤	١٠٠%	٢٢	١٠٠%	٣٠	٤٣%
٧	٧١%	١٥	١٠٠%	٢٣	٧١%	٣١	١٠٠%
٨	١٠٠%	١٦	١٠٠%	٢٤	١٠٠%	٣٢	١٠٠%
						٣٣	٧١%

يتضح من جدول (٣) ما يلي :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الصورة المبدئية للإستبيان ما بين (٤٣% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٢) عبارة أرقام (٣ ، ٣٠) ، لحصولهما على نسبة أقل من (٧٠%) ، لتصبح الصورة النهائية للإستبيان مكونة من (٣١) عبارة .

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينه قوامها (٤٠) أربعون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية ، وجدول (٤ ، ٥ ، ٦) يوضح ذلك .

جدول (٤)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية (ن = ٤٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٣- ٠,٧٤
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٩- ٠,٧٥
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٠- ٠,٧٣
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦١- ٠,٧٢

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٢٥٧

يتضح من جدول (٤) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية ما بين (٠,٦٠ : ٠,٧٥) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (٥)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٤٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٠,٥٩- ٠,٧٢
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٨- ٠,٧٤
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٢- ٠,٧١
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٦- ٠,٧٣

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٢٥٧

يتضح من جدول (٥) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٥٩ : ٠,٧٤) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (٦)

معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٤٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٧
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٠,٧٠
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٧٢
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٩

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٢٥٧

يتضح من جدول (٦) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٦٧ : ٠,٧٢) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان إستخدم الباحث طريقة معامل ألفا لكرونباخ على عينة قوامها (٤٠) أربعون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، وجدول (٧) يوضح ذلك .

جدول (٧)

معاملات إرتباط الثبات بإستخدام ألفا لكرونباخ للإستبيان (ن = ٤٠)

م	المحاور	معامل ثبات ألفا للعبارات	معامل ثبات ألفا للمحاور
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٦ -٠,٧٤	٠,٦٩
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٠,٦١ -٠,٧٣	٠,٦٦
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٧ -٠,٧٥	٠,٦٥
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٠,٦٣ -٠,٧١	٠,٧٢
	معامل الثبات الكلى لإستمارة الإستبيان (٠,٦٨)		

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (٣٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٢٥٧

\

يتضح من جدول (٧) ما يلي :

تراوحت معاملات ألفا للعبارات ما بين (٠,٦١ : ٠,٧٥) ، كما تراوحت معاملات ألفا للمحاور ما بين (٠,٦٥ : ٠,٧٢) ، بينما بلغ معامل ألفا للدرجة الكلية للإستبيان (٠,٦٨) ، وهى معاملات إرتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الإستبيان .

الإستبيان فى صورته النهائية :

يتكون الإستبيان فى صورته النهائية من (٣١) عبارة ، ولتصحيح الإستبيان قام الباحث بوضع ميزان تقدير ثلاثى ، وتم تصحيح العبارات كالتالى : نعم (٣) ثلاثة درجات ، إلى حد ما (٢) درجتان ، لا (١) درجة واحدة ، وجدول (٨) يوضح ذلك .

جدول (٨)

إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى صورته النهائية

	المحاور	عدد العبارات	أرقام العبارات	الدرجة الدنيا	الدرجة العظمى
١-	أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى	٧	١-٧	٧	٢١
٢-	أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى	٨	٨-١٥	٨	٢٤
٣-	التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى	٨	١٦-٢٣	٨	٢٤
٤-	فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى	٨	٢٤-٣١	٨	٢٤

البرنامج الزمنى للبحث :

أ . الدراسة الإستطلاعية :

قام الباحث بإجراء دراسة إستطلاعية للإستبيان كأدوات لجمع البيانات فى الفترة الزمنية من (٢٠٢٤/٧/٢٩م إلى ٢٠٢٤/٨/١٥م) ، حيث قام الباحث بتطبيقها على عينة من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية قوامها (٤٠) أربعون فرداً ، وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها لطبيعة البحث وطبيعة العينة .

ب . تطبيق البحث :

بعد تحديد العينة وإختبار صلاحية الإستبيان كأدوات لجمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحث بتطبيقه على أفراد العينة فى الفترة الزمنية من (٢٠٢٤/٩/٣م إلى ٢٠٢٤/١١/١٤م) على عينة قوامها (٣٥٠) فرداً .

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

للإجابة على التساؤل الأول والذي ينص على : ما واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية ؟

جدول (٩)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن = ٣٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الأول : أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى :						
١-	بيع الملابس والأدوات الرياضية بطريقة غير رسمية .	٢٩٤	٤٤	١٢	٩٨٢	٠.٩٤
٢-	الرحلات والمعسكرات التى تتم من خلال المؤسسة .	٢٨٥	٤٧	١٨	٩٦٧	٠.٩٢
٣-	الأنشطه التى لا تخضع للضمان الإجتماعي أو الحماية القانونية وغير مسجلة .	٢٨٧	٥١	١٢	٩٧٥	٠.٩٣
٤-	المنتجات التى يتم بيعها دون إضافة القيمة المضافة .	٢٦٣	٧٨	٩	٩٥٤	٠.٩١
٥-	التدريب الخاص بالمدربين سواء داخل المؤسسة أو التدريب عن بعد .	٣٠٨	٣٤	٨	١٠٠٠	٠.٩٥
٦-	المنشأت الرياضية ومرافقها وما يتم بيعة بداخلها بطريقة غير رسمية .	٣٢٣	١٩	٨	١٠١٥	٠.٩٧
٧-	الأكاديميات الرياضية الغير مرخصة وعدم الإفصاح عن قيمة الدخل الحقيقى .	٣٠٤	٣٥	١١	٩٩٣	٠.٩٥
	متوسط الإستجابة للمحور					٠.٩٤
	الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٢ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٢					

يتضح من جدول (٩) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى عبارات المحور الأول (أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى) ما بين (٠.٩١ : ٠.٩٧) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للمحور (٠.٩٤) .

كما جاءت نسبة جميع العبارات أعلى من الحد الأعلى للثقة مما يشير إلى توافر ممارسات وأشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى الواقع الفعلى بتلك المؤسسات الرياضية .

يعزو الباحث تلك النتيجة إلي إتفاق أراء عينة البحث على توافر مجموعة من أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمة بالمؤسسات الرياضية (قيد البحث) وذلك من خلال بيع الملابس والأدوات الرياضية بطريقة غير رسمية ، والرحلات والمعسكرات التى تتم من خلال المؤسسة ، أيضاً من خلال الأنشطه التى لا تخضع للضمان الإجتماعي أو الحماية القانونية وغير مسجلة والمنتجات التى يتم بيعها دون إضافة القيمة المضافة ، والتدريب الخاص بالمدربين سواء داخل المؤسسة أو التدريب عن بعد ، وكذلك المنشأت

الرياضـية ومرافقهـا ومـا يـتم بيعـة بـداخلها بطريقـة غيـر رسـمية ، والأكاديميـات الرياضـية الغير مرخصة وعدم الإفصاح عن قيمة الدخل الحقيقى .

كما يعزو الباحث ذلك أيضاً إلى إن ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى إزدياد وتفاقم مشكلات الإقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي إستبداله بإقتصاد ظل جديد ، وكذلك النظام الضريبي غير العادل ، والذي يدفع الأفراد والمنشأت إلى البحث عن الطرائق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وعملية التزوير في الحسابات ، أي أنها تقودهم إلى الإقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو ما أثبتتة نتائج دراسة (كمال درويش وأخرون، ٢٠٢١)(١١) والتى أكدت على تعدد أشكال الفساد بالأندية الرياضية كإستغلال المنصب العام والتلاعب والإختلاس والمحاباة والإهمال والتهرب الضريبي .

جدول (١٠)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن = ٣٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الثاني : أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى :						
٨-	إنخفاض مستوى الأجور والرواتب للعاملين والمدربين .	٣٢٦	٢٤	٠	١٠٢٦	٠.٩٨
٩-	إنخفاض مستوى جودة الخدمات والأنشطة الرياضية المقدمة .	٢٥٨	٤٤	٤٨	٩١٠	٠.٨٧
١٠-	ظهور المشروعات الرياضية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .	٢٧٩	٤٠	٣١	٩٤٨	٠.٩٠
١١-	إرتفاع معدلات الضرائب على الأنشطة الإقتصادية الرسمية .	٢٦٢	٤٧	٤١	٩٢١	٠.٨٨
١٢-	العولمة ونوعية الأنشطة الممارسة ، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الإقتصادية .	٢٤٩	٤٩	٥٢	٨٩٧	٠.٨٥
١٣-	قلة الموارد البشرية التى تتناسب مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل .	٣٠٤	٣٥	١١	٩٩٣	٠.٩٥
١٤-	الفساد المالى والإدارى بأشكالة المختلفة .	٢٩٧	٤٥	٨	٩٨٩	٠.٩٤
١٥-	تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية .	٢٩٤	٤٧	٩	٩٨٥	٠.٩٤
	متوسط الإستجابة للمحور					٠.٩١
الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٢ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٢						

يتضح من جدول (١٠) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى عبارات المحور الثانى (أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى) ما بين (٠.٨٥ : ٠.٩٨) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للمحور (٠.٩١) .

كما جاءت نسبة جميع العبارات أعلى من الحد الأعلى للثقة مما يشير إلى تأكيد أسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى الواقع الفعلى بتلك المؤسسات الرياضية .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى إنخفاض مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة ، وإنخفاض مستوى جودة الخدمات والأنشطة الرياضية المقدمة ، وظهور المشروعات الرياضية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وهو ما يتفق مع دراسة (محمد حامد وأخرون ، ٢٠٢١)(١٦) والتى أكدت على إنخفاض أجور المدربين داخل الجامعات والهيئات الرياضية ، وإنخفاض مستوي الخدمة التي تقدم في بعض الجامعات والهيئات الرياضية أدي إلي ظهور الإقتصاد الموازي .

كذلك إلى قلة الموارد البشرية التى تتناسب مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل ، مما يولد تأثيرات سلبية في تحقيق الإستدامة للموارد الإقتصادية سيما غير المتجددة منها بسبب الإستنزاف الشديد لهذه الموارد خارج نطاق الإستخدام الإقتصادي الأمثل والكفوء ، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة وهيكل الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية السائدة فى تلك المؤسسات الرياضية ، وهو ما أثبتتة نتائج دراسة (كوثر السعيد وأخرون ، ٢٠٢١)(١٢) والتى أكدت على وجود بعض أوجة القصور فى واقع الإطار الإقتصادي لإدارة الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية .

أيضاً يرجع الباحث ذلك إلى ظهور الفساد المالى والإدارى بأشكالة المختلفة نتيجة تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية وخاصة الرياضية ، والتي تدفع الأفراد إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها ، وإرتفاع معدلات الضرائب على الأنشطة الإقتصادية الرسمية ، والعولمة ونوعية الأنشطة الممارسة ، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الإقتصادية ، والفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى ، وهو ما أشارت إلية نتائج دراسة (محمد وحيد وعلاء وجيه ، ٢٠٢٠)(١٩) والتى أكدت على أن الإقتصاد غير الرسمى يسهم بنسب متفاوتة في حجم إقتصاديات المؤسسات ، تبعاً لأسباب ظهوره المختلفة ، فضلاً عن الأثار الناتجة عنه لاسيما في التنمية المستدامة على إعتباره منافساً للإقتصاد الرسمي .

جدول (١١)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن = ٣٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الثالث : التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى :						
١٦-	إزدواجية العمل .	٢٤٩	٤٩	٥٢	٨٩٧	٠.٨٥
١٧-	إختلاف أهداف القائمين على أنشطة الإقتصاد الموازى مع أهداف المؤسسة .	٢٣٩	٧١	٤٠	٨٩٩	٠.٨٦
١٨-	إهدار الموارد المادية والبشرية .	٢٥٥	٦٦	٢٩	٩٢٦	٠.٨٨
١٩-	فقدان وإنخفاض حصيلة الضرائب .	٣١٩	٢٦	٥	١٠١٤	٠.٩٧
٢٠-	الخصخصة فى إدارة المؤسسة لأفراد معينون .	٢٣٨	٥٩	٥٣	٨٨٥	٠.٨٤
٢١-	عدم إستقرار السياسات الإقتصادية والنمو الإقتصادى .	٢٨٠	٣٨	٣٢	٩٤٨	٠.٩٠
٢٢-	عدم دقة وصحة المعلومات والبيانات عن معدلات النمو الإقتصادى .	٢٨٧	٤٩	١٤	٩٧٣	٠.٩٣
٢٣-	الضغط على المؤسسة من حيث خدماتها ومرافقها وعدد ساعات تشغيلها .	٢٨٨	٤١	٢١	٩٦٧	٠.٩٢
	متوسط الإستجابة للمحور					٠.٨٩
	الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٢ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٢					

يتضح من جدول (١١) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى عبارات المحور الثالث (التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى) ما بين (٠.٨٤ : ٠.٩٧) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للمحور (٠.٨٩) .

كما جاءت نسبة جميع العبارات أعلى من الحد الأعلى للثقة مما يشير إلى التأثيرات السلبية المحتملة للإقتصاد غير الرسمى وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى الواقع الفعلى بتلك المؤسسات الرياضية .

يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن للإقتصاد غير الرسمى تأثيرات سلبية محتملة بالمؤسسات الرياضية والمتمثلة فى إزدواجية العمل ، وإختلاف أهداف القائمين على أنشطة الإقتصاد الموازى مع أهداف المؤسسة ، وإهدار الموارد المادية والبشرية ، وفقدان وإنخفاض حصيلة الضرائب ، والخصخصة فى إدارة المؤسسة لأفراد معينون ، وعدم إستقرار السياسات الإقتصادية والنمو الإقتصادى ، وعدم دقة وصحة المعلومات والبيانات عن معدلات النمو الإقتصادى ، والضغط على المؤسسة من حيث خدماتها ومرافقها وعدد ساعات تشغيلها .

وهو ما أشارت إلية نتائج دراسة (وائل بن عبد الكريم ، ٢٠٢١)(٢١) والتى أكدت على أن هناك علاقة بين إتساع الإقتصاد غير الرسمي وزيادة الإنفاق الإستهلاكي ، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الإقتصاد غير الرسمي وزيادة الإنفاق الحكومي .

كما أشارت نتائج دراسة (محمد وحيد وعلاء وجيه ، ٢٠٢٠)(١٩) والتى أكدت على أن الإقتصاد غير الرسمى يسهم بنسب متفاوتة في حجم إقتصاديات المؤسسات ، تبعاً لأسباب ظهوره المختلفة ، فضلاً عن الأثار الناتجة عنه لاسيما في التنمية المستدامة على إعتباره منافساً للإقتصاد الرسمي ، ودراسة (Jeremy,2019)(٢٤) والتى أكدت على إرتباط الإقتصاد غير الرسمي والممارسات الإقتصادية غير الرسمية إرتباطاً وثيقاً بأشكال أخرى من التنظيم غير الرسمي وعلى وجه التحديد (التشابك ، إلغاء القيود ، غموض الممارسات وصنع القواعد البيروقراطية) .

جدول (١٢)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية (ن = ٣٥٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الرابع : فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى :						
٢٤-	يتم توفير جميع الإحتياجات المادية والبشرية .	١٠١	٨٨	١٦١	٦٤٠	٠٦١
٢٥-	تتوافر أطر قانونية وتنظيمية لدمج الإقتصاد الموازى مع الإقتصاد الرسمى .	٩٦	٨٨	١٦٦	٦٣٠	٠.٦٠
٢٦-	يتم إدارة وتشغيل المرافق بجودة عالية .	٨٨	٩٢	١٧٠	٦١٨	٠.٥٩
٢٧-	تتوافر سياسات تسيير وتكوين الموارد البشرية تشجع على الإبداع والإبتكار .	٨١	١٠٩	١٦٠	٦٢١	٠.٥٩
٢٨-	يتم تحقيق الرعاية الإجتماعية المناسبة للعاملين .	٧٤	١٠٠	١٧٦	٥٩٨	٠.٥٧
٢٩-	يتم الإلتزام بدفع وتسديد الضرائب والرسوم للأنشطة غير المسجلة .	٦٨	١٢٠	١٦٢	٦٠٦	٠.٥٨
٣٠-	يتم تطوير عملية التدريب وتنمية المهارات .	٦٧	١٠٤	١٧٩	٥٨٨	٠.٥٦
٣١-	يتم تلبية متطلبات وإحتياجات المجتمع الخدمية من خلال أطر قانونية .	٧٦	٩٦	١٧٨	٥٩٨	٠.٥٧
	متوسط الإستجابة للمحور					٠.٥٨
	الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٢ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٢					

يتضح من جدول (١٢) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى عبارات المحور الرابع (فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى) ما بين (٠.٥٦ : ٠.٦١) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للمحور (٠.٥٨) .

كما جاءت نسبة جميع العبارات أقل من الحد الأدنى للثقة مما يشير إلى عدم توافر فعالية الإجراءات المتخذة للإقتصاد غير الرسمى وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية فى الواقع الفعلى .

يعزو الباحث تلك النتيجة إلى عدم توفير جميع الإحتياجات المادية والبشرية ، وعدم وجود أطر قانونية وتنظيمية لدمج الإقتصاد الموازى مع الإقتصاد الرسمى ، وعدم إدارة وتشغيل المرافق

بجودة عالية ، وعدم تحقيق الرعاية الإجتماعية المناسبة للعاملين وتطوير عملية التدريب وتنمية المهارات ، وعدم تلبية متطلبات وإحتياجات المجتمع الخدمية من خلال أطر قانونية .

حيث أن الإقتصاد غير الرسمى قد بلغ نسباً كبيرة من إجمالي النشاط الإقتصادي في تلك المؤسسات الرياضية ، بل وأنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات لم يشهدها الإقتصاد الرسمي ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الإهتمام بحجم ومستوى نمو الإقتصاد غير الرسمى ، وخاصه في التزايد المستمر في ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الأنشطة الرياضية وهو ما يعني أن نسبه كبيره من الأنشطة الرياضية تمارس بمستوي أقل من المستوي الأمثل وبتكلفه مرتفعة في بعض المؤسسات ، حيث أنشطه مؤسسة بإنخفاض معدلات النمو والجودة والكفاءة مما يؤدي إلي ظهور الإقتصاد الموازى في الأنشطة الرياضية .

إذ تشير الإحصاءات إلى تزايد حجم الإقتصاد غير الرسمي ، وهذه الزيادة لها أثار متعددة في عملية تحقيق التنمية المستدامة ، تبرز من خلال الإثار المتولدة في إبعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية والإجتماعية فضلاً عن البيئية) ، وذلك لأن أغلب الأنشطة الإقتصادية في إقتصاد الظل تعمل خارج نطاق الكفاءة للموارد الإقتصادية بسبب طبيعة عمل هذه الأنشطة القائمة على تعظيم الأرباح ، مما يؤدي إلى هدر كبير وإستنزاف للموارد الطبيعية وبالتالي عدم تحقيق إستدامتها على المدى الطويل .

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (ماجد أبو النجا ، ٢٠١٨)(١٣) والتى أكدت على غياب إستراتيجية واضحة في التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي فى مصر ، ويقتصر الأمر على مجموعة من الإجراءات والتدابير المنفصلة للعديد من الجهات لتنظيم الإقتصاد الموازي ، أدت إلى خلق حالة من العشوائية في إدارة ملف الإقتصاد غير الرسمي ، ودراسة (Abdoulie,2016)(٢٢) والتى أكدت على تقديم مراجعة لتصنيف النظريات والدراسات الرئيسية فيما يتعلق بجوانب الإقتصاد غير الرسمي من خلال البحث عن طرق لتقليص نطاق الإقتصاد الموازي وفتح إمكانية مستقبل إقتصادي بديل يتجاوز رأسمالية السوق الحرة ، ودراسة (Raczkowski,2015)(٢٥) والتى أكدت على أهمية تطوير طرق تنظيمية وقانونية أفضل للحوكمة متعددة المستويات لتقليص نطاق الإقتصاد الموازي .

للإجابة على التساؤل الثانى والذي ينص على : ما الآليات المقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية ؟

طورت التنمية المستدامة أساليب التخطيط الإقتصادي في إتجاه يعمل على التوفيق بين قدر من الإلزام لبرامج التخطيط لحماية البيئة من جهة وبين مقومات نظام لسوق الذي يعتمد على المبادرات الفردية ولا يخضع إلا لقانون السوق ، ولتحقيق الأهداف التنموية لابد من إستخدام مجموعة من الأدوات حيث تختلف هذه الأدوات من مؤسسة إلى أخرى ، كما يؤثر الإقتصاد غير الرسمى على وضع سياسات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها .

وفى حدود مشكلة البحث والقراءات النظرية والدراسات السابقة وفى إطار مجتمع وعينة البحث والأدوات التى تم تطبيقها خلال البحث على العينة ومن خلال عرض ومناقشة النتائج وتحليلها ، وفى ضوء هدف البحث وتساؤلاته توصل الباحث إلى الآليات التالية :

أولاً : الأنشطة غير الرسمية إجتماعياً : أن تقوم المؤسسة بـ :

- وجود ضمان إجتماعي للعاملين .
- التدرج التصاعدى فى إستخدام نظم التحفيز للعاملين .
- الحاجة إلى الإستخدام الأمثل والأكثر كفاءة لكافة موارد المؤسسة المادية والمالية والبشرية المتاحة بما يضمن تحسين نوعية حياة العاملين .
- ربط تقديم الحوافز بمجموعة من الإلتزامات على الفئة المستهدفة .
- وجود إطار مؤسسي يعمل على تنظيم المشاركة في الضمان الإجتماعي وتحديد الحقوق والحالات الطارئة ، وقدرة إدارة المؤسسات الرياضية على تحمل المزيد من الإلتزامات .
- دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية من خلال الطلب التقليدي وسوق العمل الثقافي .
- تنمية المهارات والتدريب الذاتي للأفراد العاملين .
- التوسيع فى السلامة والصحة المهنية للعاملين .
- المساهمة مع الدولة فى إنشاء مراكز تدريب الأيدى العاملة .

ثانياً : الأنشطة غير الرسمية بيئياً : أن تقوم المؤسسة بـ :

- توفير الخدمات البيئية التي يحتاجها المجتمع .
- التخلص من العوامل التي تسبب تدهور البيئة والتلوث البيئى .

- وضع إستراتيجيات للمحافظة عل البيئة بمكوناتها .

- توفير الفرص الإقتصادية بالعمل على توزيع المنافع الإجتماعية بشكل عادل .

- العمل مع المجتمعات المحلية في إنشاء وإدارة وتطوير المناطق المحيطة .

- إعادة تدوير النفايات التي تجمع في الإقتصاد الحقيقي .

ثالثاً : الأنشطة غير الرسمية إقتصادياً : أن تقوم المؤسسة بـ :

- تخفيف الأثر على توزيع الموارد من خلال الدخول التي تتحقق في ظل الإقتصاد غير الرسمى وإخضاعها للضريبة ، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير إتجاه تخصيص الموارد من الإقتصاد غير الرسمي نحو الأنشطة في الإقتصاد الرسمي بهدف تعظيم الأرباح .

- إعادة النظر في القواعد والأنظمة الضريبية .

- تقييم إحتياجات وتوقعات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

- أهمية التمويل المصغر .

- تحليل ميزانية الإقتصاد الرسمي وتطوير المعرفة بتمويل سياسات الإقتصاد غير الرسمي .

- تحسين إدارة وقدرات سوق العمل .

- تسهيل الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية .

- زيادة إنتاجية رأس المال البشرى ورأس المال المادى المستعمل وذلك بإعطاء الأهمية للموارد البشرية ، والوصول السهل إلى التمويل ، وإلى أسواق الإستهلاك ، وخدمات المؤسسات .

- تحسين الخدمات والبنى التحتية .

- الإهتمام بصحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية .

رابعاً : الأنشطة غير الرسمية مؤسسياً : أن تقوم المؤسسة بـ :

- إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية داخل المؤسسات الرياضية .

- إستخدام النظم الضريبية ونظم الضمان الإجتماعي كأداة للتحفيز بحيث تتناسب مع التحديات التي تواجهها الجهات التي تتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي لتجعل الرسمية خياراً جاذباً للعاملين في النشاط الإقتصادي .

- إقامة مجتمع ريادة الأعمال .

- تخفيف الضغوطات الإدارية وجعلها أكثر مرونة .

- مواءمة تنسيق نظم معلومات سوق العمل .

- العمل بالتخطيط التشاركي .

- خفض كثافة الإجراءات واللوائح التنظيمية .

- مراجعة الأنظمة الضريبية القائمة ، وإستحداث نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، بحيث يراعي النظام المستحدث للتمييز الضريبي لأصحاب الأعمال غير الرسمية والظروف المحيطة .

- تهيئة مناخ قائم على سياسة السوق وعلى هيكل تنظيمي قانوني صحيح .

- تشديد العقوبات لمواجهة الفساد الإداري (الرشاوي والعمولات) وغيرها ، حيث توجد علاقة طردية بين الفساد وزيادة نمو الأنشطة غير الرسمية .

الإستنتاجات :

فى ضوء نتائج البحث توصل الباحث إلى الإستنتاجات التالية :

- تعد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمى من الظواهر التى تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة داخل المؤسسات الرياضية .

- تتعدد أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى داخل المؤسسات الرياضية .

- تتعدد أسباب نمو حجم الإقتصاد غير الرسمى لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الإجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها ، فضلاً عن تدني كفاءة وجودة الخدمات والعاملين وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وإنتشار الأنشطة غير الرسمية وإنتشار الفساد .

- أن الإقتصاد غير الرسمى يسهم في عرقلة تنفيذ السياسات الإقتصادية ، والتهرب من الإستحقاقات الحكومية المفروضة على الممارسين له ، وإعاقة النمو الإقتصادي .

- يؤدي الإقتصاد غير الرسمى إلى حدوث آثار سالبة على معدل التضخم ، والضغط على الخدمات والمرافق ، وزيادة حجم الإنفاق العام ، وتشويه مؤشرات النمو الإقتصادي الفعلي للمؤسسات الرياضية .

- ضعف فعالية الإجراءات المتخذة من قبل إدارات المؤسسات الرياضية للإقتصاد غير الرسمى .

التوصيات :

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

- إيلاء الدوله المزيد من الإهتمام لأنشطة الإقتصاد غير الرسمى ، وذلك من خلال توظيفها في الإقتصاد الرسمي ، والعمل على تسهيل الإجراءات الحكومية ، وتخفيف القيود الإدارية والضريبية .

- القيام بحملات دعائيه إعلامية لحث المؤسسات على الإلتزام بالقوانين والأنظمه ، كدفع الضرائب وغيرها .

- البحث في أسباب نمو حجم الإقتصاد غير الرسمي قبل الشروع في محاربته والإقرار بدور هذا الأخير كمحرك لعمليات التنمية التي تعجز عن تحقيقها الإقتصاديات الرسمية ، وبالتالي ضرورة الإهتمام به كإقتصاد قائم في حد ذاته .

- الإرتقاء بمستوي الخدمات المقدمة بالمؤسسات الرياضية بحيث تكون أكثر جودة وتميزاً ، وأكثر دقة وإتقاناً حتى يشعر المستفيدين منها بالمردود الإيجابي عليهم عند إستهلاك هذه الخدمات .

- التدرج التصاعدي لرفع مستويات الأجور والرواتب للعاملين ، بالاضافة إلى تطوير إستراتيجية الحوافز والترقيات داخل المؤسسات الرياضية .

- إنشاء وحدة داخل المؤسسات الرياضية تعمل على دمج الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية وتهيئة البيئة الإقتصادية الكلية .

- تحسين بيئة ريادة الأعمال لتعميق مفهوم العمل الحر لدي العاملين ، ودعم علاقات التكامل والتشابك بين الوحدات الإقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخري .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- أحمد نبيل كامل (٢٠٢٠) : دراسة مردود الجدوى الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق نظم وآليات الإقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها على تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة بورسعيد ، العدد (٤٠) .

٢- أشرف صبحي محمد ، أحمد نبيل كامل (٢٠٢٠) : الدور التنموي والإقتصادي للمشروعات الإستثمارية المستحدثة بوزارة الشباب والرياضة ودورها في الإرتقاء بالمنظومة الرياضية والشبابية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد (٩٠) ، الجزء (٣) .

٣- جيهان سيد محمد (٢٠٢١) : دور الإقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٥١) ، العدد (١) .

٤- حسين عمر أمين ، أشرف عبد المعز عبد الرحيم ، عبد الله مصطفى عبد العظيم ، حسام ولاء عبد العظيم (٢٠٢٣) : الإقتصاد والرياضة المصرية ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد (٩٩) ، جزء خاص .

٥- رحاب عبد الرحمن السيد ، صفوت عبد السلام عوض الله ، عاطف عبد الحميد حسن ، نها محى عبد السلام (٢٠٢٢) : الإقتصاد غير الرسمي وإستيراتيجيات دمجه مع الإقتصاد الرسمي في ظل متطلبات التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية مقارنة) ، مجلة علوم البيئة ، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، المجلد (٥١) ، العدد (١١) .

٦- شيدان عادل الغرباوى (٢٠٢٠) : التنمية المستدامة ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية .

٧- عبد الله مصطفى عبد العظيم (٢٠٢٠) : نموذج إقتصادي قياسي للرياضة المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٨- عبدالمطلب عبدالحميد (٢٠١٦) : الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية) ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

٩- علاء عز الدين عبد السلام (٢٠١٨) : التقييم الإقتصادي والإجتماعي لمشاركة إستثمار القطاع الخاص في إعادة تأهيل أندية الشركات (دراسة حالة نادي السكة الحديد الرياضي) ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس .

١٠- علياء محمد عبد الجليل (٢٠٢١) : الإقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر) ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور ، جامعة الأزهر ، المجلد (٦) ، العدد (٣) .

١١- كمال الدين عبد الرحمن درويش ، معتز علي حسن ، أبو الخير عبد التواب طه (٢٠٢١) : واقع الفساد ببعض الأندية الرياضية المصرية ، مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة بني سويف ، المجلد (٤) ، العدد (٧) .

١٢- كوثر السعيد الموجي ، علاء محمد حلويش ، شريهان يحيي مرسي (٢٠٢١) : نموذج مقترح للإطار الإقتصادي لإدارة الأندية الإستثمارية في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية لعلوم التربية الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة طنطا ، المجلد (٢٧) ، العدد (٣٠) .

١٣- ماجد أبو النجا الشرقاوى (٢٠١٨) : نحو رؤية جديدة للتعامل مع الإقتصاد غير الرسمى في جمهورية مصر العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، المجلد (١٠٩) .

١٤- محمد أحمد عباس (٢٠١٩) : الإقتصاد غير الرسمى فى مصر (المشكلات والحلول) ، المعهد المصرى للدراسات ، القاهرة .

١٥- محمد الشحات إبراهيم (٢٠٢٠) : الإنعكاسات المحاسبية الناتجة عن تحويل الأندية الرياضية لكرة القدم إلى شركات مساهمة وأثرها على الإقتصاد المصرى (إطار إستراتيجى مقترح) ، رسالة ماجستير كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .

١٦- محمد حامد عبد الخالق ، أحمد عبد الفتاح أحمد ، محمد رشاد ظهران (٢٠٢١) : دراسة تحليلية لواقع الإقتصاد الموازي في تنفيذ برامج وأنشطة الرياضة في الجامعات والهيئات الرياضية في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، المجلد (٩١) ، جزء خاص .

١٧- محمد رفعت محمد ، طه محمود طه (٢٠٢٢) : الأثار الإقتصادية الناجمة عن تطوير بعض مراكز الشباب على فئات العضوية ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد (٩٥) الجزء (٢) .

١٨- محمد سالم حسين ، أحمد رمضان توفيق ، شريف صلاح محمد ، أحمد حمدى أحمد (٢٠٢٤) : تأثير الإقتصاد الموازي على تفعيل برامج الرياضة المدرسية فى إطار التنمية المستدامة : دراسة تحليلية للبعد التنموي ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد (١٠٣) .

١٩- محمد عبدالعظيم طلب ، فتحي خليفة علي ، وليد عيد مصطفى (٢٠١٨) : أثر الإقتصاد الخفى على النمو الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد (٣٢) ، العدد (١) .

٢٠- محمد وحيد حسن ، علاء وجيه مهدي (٢٠٢٠) : دور الإقتصاد الخفي في التنمية المستدامة (دراسة تحليلية) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة تكريت ، المجلد (١٦) .

٢١- هدى درويش (٢٠١٩) : دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الإقتصاد غير الرسمي بالإقتصاد الرسمي فى مصر ، المجلة الدولية للتنمية ، الجمعية الأكاديمية المصرية للتنمية البيئية ، القاهرة ، المجلد (٨) ، العدد (١) .

٢٢- وائل بن عبد الكريم حربي (٢٠٢١) : الإقتصاد الخفي مفهومة وأشكاله وأثارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد (٤٥) ، العدد (٢) .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

23- Abdoulie Sallah, (2016) : Re-reding the narrative of the informal economy in the context of economy development in sub-Saharan Africa,Coventry Business School, International Journal of Social Economics, Vol 43(10),pp,1063-1078 .

24- Asfi Manzilati,Silive Asna , (2021): Informal Financing debt traps :are the Unsustainable in development goals met in emerging economies , Review of International Business and Strategy,vol,(22)3,pp,24-31.

25- Jeremy Morris, (2019) : The Informal Economy And Post – Socialism:Imbricated perspectives On Labor,the state,and social embeddedness, Demokratizatsiya The Journal of Post-Soviet Democratization,Vol 27(1),pp,9-30.

26- Raczkowski, Schneider,f. moroz B, (2015) : Shadow Economy, TaxEvasion In The Eu, Jounal Of Money Laundering control Working paper No, 56 Vol(18)1,pp,1-34.

27- Vivian , N, Hessa, A (2023) : Factors affecting the shadow economy and their impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2007-2021), Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol (7)6,pp,1-20.

ملخص البحث

آليات مقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية

د / أحمد مؤمن شحاتة *

يهدف البحث إلي وضع آليات مقترحة لإدارة الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمؤسسات الرياضية ، وإستخدم الباحث المنهج الوصفى بإسلوب (الدراسات المسحية) ، وذلك لملائمته لتحقيق هدف البحث ومناسبته لطبيعة إجراءاته .

يتمثل مجتمع البحث فى العاملين القائمين على تنفيذ الأنشطة والبرامج بالمؤسسات الرياضية المختلفة قيد البحث بجمهورية مصر العربية والمتمثلة فى (اللجنة الأولمبية ، الإتحادات الرياضية ، الأندية الرياضية ، مراكز الشباب) ، وتم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من جميع المؤسسات الرياضية ، أما بالنسبة للأندية الرياضية تم تقسيم تلك الأندية بجمهورية مصر العربية إلى (٧) قطاعات جغرافية لتمثيل كل قطاع محافظة كالتالى (الجيزة ، الإسكندرية ، المنصورة ، الإسماعيلية ، المنيا ، أسيوط ، أسوان) ، وبلغت عينة البحث (٣٥٠) ، وقد قام الباحث بإختيار عدد (٤٠) فرد للعينة الإستطلاعية من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأصلية .

إستخدم الباحث الإستبيان للتعرف على واقع الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) وإستراتيجياتة بالمؤسسات الرياضية من (إعداد الباحث) .

وكانت من أهم النتائج تتعدد أشكال أنشطة الإقتصاد غير الرسمى داخل المؤسسات الرياضية ، تتعدد أسباب نمو حجم الإقتصاد غير الرسمى ، فضلاً عن تدني كفاءة وجودة الخدمات والعاملين وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وإنتشار الأنشطة غير الرسمية وإنتشار الفساد ، أن الإقتصاد غير الرسمى يسهم في عرقلة تنفيذ السياسات الإقتصادية ، والتهرب من الإستحقاقات الحكومية المفروضة على الممارسين له ، وإعاقة النمو الإقتصادي ، ضعف فعالية الإجراءات المتخذة من قبل إدارات المؤسسات الرياضية للإقتصاد غير الرسمى .

وكان من أهم التوصيات إيلاء الدوله المزيد من الإهتمام لأنشطة الإقتصاد غير الرسمى ، وذلك من خلال توظيفها في الإقتصاد الرسمي ، والعمل على تسهيل الإجراءات الحكومية ، وتخفيف القيود الإدارية والضريبية .

* مدرس بقسم الإدارة الرياضية . كلية علوم الرياضة . جامعة المنيا .

Abstract

Proposed mechanisms for managing the informal (parallel) economy and its strategies in light of the requirements of sustainable development in sports institutions

•. Dr. Ahmed Moamen Shehata

The research aims to develop proposed mechanisms for managing the informal (parallel) economy and its strategies in light of the requirements of sustainable development in sports institutions. The researcher used the descriptive approach using the (survey studies) method, due to its suitability to achieve the research objective and its suitability to the nature of its procedures.

The research community is represented by the workers in charge of implementing activities and programs in the various sports institutions under study in the Arab Republic of Egypt, represented by (the Olympic Committee, sports federations, sports clubs, youth centers). The research sample was selected randomly from all sports institutions. As for sports clubs, those clubs in the Arab Republic of Egypt were divided into (7) geographical sectors to represent each governorate sector as follows (Giza, Alexandria, Mansoura, Ismailia, Minya, Assiut, Aswan). The research sample amounted to (350). The researcher selected (40) individuals for the exploratory sample from the research community and from outside the original research sample.

The researcher used the questionnaire to identify the reality of the informal (parallel) economy and its strategies in sports institutions (prepared by the researcher).

The most important results were the multiple forms of informal economic activities within sports institutions, the multiple reasons for the growth of the size of the informal economy, in addition to the low efficiency and quality of services and workers, which are conditions that are considered fertile ground for the growth and spread of informal activities and the spread of corruption, that the informal economy contributes to obstructing the implementation of economic policies, evading government entitlements imposed on its practitioners, and hindering economic growth, and the weak effectiveness of the measures taken by the administrations of sports institutions for the informal economy.

One of the most important recommendations was for the state to pay more attention to informal economic activities, by employing them in the formal economy, working to facilitate government procedures, and easing administrative and tax restrictions.

• Lecturer, Department of Sports Management, Faculty of Sports Sciences, Minia University.